ملحق اليوم

المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

http://www.almadapaper.net
Email: info@almadapaper.net

العدد (2597) السنة العاشرة - الخميس (20) أيلول 2012

ربحن دعوى مماثلة ضد "حقوق الإنسان "

ناشطات يرفعن دعوى للطعن بمفوضية الانتخابات

□ بغداد / مؤيد الطيب

أكدت نائبات وناشطات ان آلية تشكيل مفوضية الانتخابات تمثل "تراجعا للديمقراطية" وتشكل "انتقاصاً لدور المرأة"، واعتبرن المفوضية "غير مستقلة"، وأكدن عزمهن على رفع دعوى في المحكمة الاتحادية، وتقديم طعون على خلفية الإجراءات التي اتبعت في تعيين أعضاء المفوضية.

يأتي ذلك بعد القرار المتخذ من قبل المحكمة الاتحادية والقاضي بإلزام رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بزيادة المقاعد المخصصة للمرأة في المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان إلى الثلث، بعد تقديم دعوى مماثلة من قبل منظمات المجتمع المدني، ضد ما حدث في الهيئة من "انتقاص لدور المرأة" فيها .

فقد أكدت النائبة المستقلة صفية السهيل ان "الآلية التي اتبعت في تشكيل مفوضية الانتخابات هي خرق للقانون الذي وضعه البرلمان، فالقانون يؤكد على مهنية وحيادية واستقلالية المفوضية، ويضع شروطا للمفوضين، وأحد هذه الشروط هو أن يكونوا مستقلين من الناحية السياسية" وأضافت السهيل ان المفوضية تمثل "إغفالاً لما جاء في الدستور، في اكثر من مادة، من تأكيد على تكافؤ وتساوي الفرص بين جميع العراقيين وينص على عدم التمييز في موضوع الجنس".

وأكدت الناشطة في مجال منظمات المجتمع المدني هناء إدور إن "ما جرى في مجلس النواب حول مفوضية الانتخابات المستقلة هو عار عليهم وانتقاص كبير لحق المرأة ، وحق المواطن، في أن تظهر المفوضية بغياب دور المرأة وتهميشها، وحتى إن حددوا دورها في نسبة واحد من مجموع تسعة مفوضين فلن نقبل به".

وأشارت إدور في تصريح لـ"المدى" أمس إن "منظمة الأمل ومجموعة منظمات مجتمع مدني اخرى قامت برفع دعوى للمحكمة الاتحادية، من أجل تمثيل المرأة في الهيئة العليا لحقوق الإنسان، وربحنا الدعوى"، وتابعت "سنقوم برفع دعوى مماثلة للمحكمة الاتحادية ضد قرار مجلس النواب حول قضية المفوضية المستقلة للانتخابات بسبب عدم تمثيل المرأة فيها، وستكون الدعوى مقدمة أمام المحكمة خلال الأسبوع المقبل".

وأوضحت إدور ان "هيئة حقوق الإنسان يوجد فيها أربع نساء، اثنتان من ضمن الهيئة، واثنتان كاحتياط، بينما الدستور ينص على ان تمثيل المرأة يجب ألا يكون أقل من الثلث، من مجموع ١٥ عضوا، وحاولوا أن يفرضوا الأربع نساء كثلث من المفوضية لكننا رفضنا، وقدمنا دعوانا لدى المحكمة، والأمر الآن أصبح قطعيا بزيادة العدد إلى خمس نساء داخل الهيئة".

■ التفاصيل ص٣

"الفرقة الذهبية" تنتشر في بغداد بحثاً عن مطلوبين 2

البرازيل تختار الأسود بدلاً من الفراعنة لودية مالمو 9

تعيد توزيع المدراء ووكلاء الوزراء "حسب المكونات"

لجنة التوازن السياسي ستستأنف أعمالها

بغداد/محمد صباح

كشف ائتلاف دولة القانون، ان لجنة التوازن السياسي ستستأنف عملها في الأيام القليلة المقبلة. مبينا ان قضية التوازن تشمل إعادة توزيع مناصب المدراء العامين ووكلاء الوزارات، فضلا عن جرد المواقع والمناصب الأمنية ومن ثم توزيعها على المكونات بحسب الاستحقاقات الانتخابية.

في حين اعتبرت نائبة عن القائمة العراقية ان من يطالب بالتوازن هدفه المنفعة الحزبية والعشائرية من اجل الحصول على الامتيازات، داعية الى تشكيل لجنة خاصة لتصحيح مسار الدولة بإبعاد غير الكفوئين من مناصبهم وفسح المجال امام الكفاءات العلمية.

وتنص المادة(٩) اولا من الدستور على ان تتكون القوات المسلحة والاجهزة الامنية من مكونات الشعب ، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييزٍ او اقصاء، وتخضع لقيادة السلطة المدنية، وتدافع عن البلاد، ولا تكون اداة لقمع الشعب ، ولا تتدخل في الشؤون السياسية، ولا دور لها في تداول السلطة .

وذكر كمال الساعدي النائب عن ائتلاف دولة القانون في لقاء مع"المدى" ان "لجنة التوازن السياسي ستستأنف وتفعل اعمالها في الايام القليلة المقبلة ضمن عملية اصلاح وحوار شاملة"، منوها الى ان "مدى نجاح مهمة هذه اللجنة يتوقف على استجابة الكتل السياسية في إبداء المرونة الكاملة لتنفيذ الاصلاحات السياسية".

■ التفاصيل ص٣

إعلان

تدعو **وزارتا الخارجية وحقوق الانسان** المواطنين الشرفاء الى تقديم ما لديهم من معلومات عن المفقودين جراء حرب الكويت وأماكن اختفائهم.

لقد بذلت الحكومة العراقية جهوداً جادة للعثور على هؤلاء المفقودين أو على رفاتهم، وقد نجحنا في العثور على ٢٣٦ مفقوداً لحد الان والمتبقي ٣٧٣، ان السعي لانجاز هذه المهمة هو جزء من التزاماتنا الدولية.

وإن تقديم المعلومات حول هؤلاء المفقودين هو خدمة لبلدنا العزيز في التخلص من اثار الجرائم التي ارتكبها النظام السابق ومحافظة على سمعة العراق ومكانته الطبيعية في المجتمع الدولي.

إعلان

تهيب **وزارة الخارجية** بالمواطنين الشرفاء ممن لديهم معلومات عن ممتلكات أو وثائق تعود لدولة الكويت الشقيقة الاتصال بوزارتنا بهدف اعادتها الى الكويت، وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن.

ان تعاون المواطنين مع الوزارة انما هو عمل وطني يهدف الى تسوية المسائل التي ورثناها جراء جرائم العهد السابق ولتمكين العراق من العودة الى وضعه الطبيعي في المجتمع الدولي، ولن يقدم أية معلومات حول تلك الممتلكات مكافأة من الوزارة ويكون قد قدم خدمة هامة لوطنه.